البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي

تقرير تقدم سير العمل خلال النصف الأول

(كانون الثاني – حزيران) للعام 2023

البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الإقتصادي (2023 – 2025)

تقرير تقدم سير العمل خلال النصف الأول (كانون الثاني – حزيران) للعام 2023

قطاع الاستثمار

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- إقرار نظام تنظيم البيئة الاستثمارية والتعليمات المنبثقة عنه، بما فيها تعليمات الصناديق الاستثمارية.

- أتمته وتفعيل الخدمات الاستثمارية الشاملة: تم إطلاق طلبات الخدمات الإلكترونية كمرحلة أولى من مشروع أتمتة وتفعيل الخدمة الاستثمارية الشاملة بحيث تم تخفيض الوقت المستغرق لتقديم الخدمة من 15 يوم عمل إلى 7 أيام عمل، وإعداد دليل تسجيل حساب الكتروني في الموقع.

- دراسة ومراجعة قائمة الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الأولية للاستثمار وتحميل (21) فرصة على المنصة الالكترونية INVEST.JO، ضمن الخارطة الاستثمارية التفاعلية، وبحجم استثمار مقدر بنحو مليار دينار أردني. وقد توزعت (19) فرصة استثمارية ضمن القطاعات الاقتصادية التالية: السياحة، الرعاية الصحية، الصناعات الغذائية، التطوير العقاري، الصناعة، صناعة المنسوجات والألبسة، صناعة الأفلام، بالإضافة الى مشروعين مطروحين ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي النقل والطاقة.

- اقرار استراتيجية ترويج الاستثمار من قبل مجلس الاستثمار، والانتهاء من اعداد الخطة التنفيذية لاستراتيجية ترويج الاستثمار.

- أقر ملجس الوزراء مشروع قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2023 ويأتي مشروع القانون لغايات تهيئة البيئة الاستثمارية المحفِّزة لبناء شراكات مع القطاع الخاص؛ للاستفادة من خبراته الفنية والتقنية في إنشاء المشروعات المتعلقة بالبنى التحتيّة والمرافق العامّة، وتقديم الخدمات وتحسينها، وتعظيم الإنتاجيّة، كما يهدف إلى إيجاد إطار مؤسّسي فاعل وإجراءات واضحة وبسيطة وشفّافة، وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة لتأهيل واختيار وتنفيذ مشروعات تقدِّم للمواطنين خدمات مميّزة، وتحقِّق التناسب بين الكُلفة المتوقّعة والمنفعة المستهدفة بأقصى كفاءة وفاعليّة.

- إعداد دليل تراخيص شامل لجميع إجراءات ترخيص وتسجيل الانشطة الاقتصادية، ونشره على موقع وزارة الاستثمار.

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات. كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات، ومن أهم مخرجات التحليل ما يلي:
  - تقرير التنافسية العالمي: جاء الأردن في المرتبة (70) من أصل (141) دولة مشاركة في التقرير فيما كان قد حصل على المرتبة (73) في التقرير السابق، ومن أبرز نقاط القوة محور النظام المالي، ومحور الصحة، ومحور المؤسسات، أما من أبرز نقاط الضعف محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، ومحور ديناميكية بيئة الأعمال.
  - مؤشر التنافسية المستدامة العالمي: جاء الأردن في المرتبة (131) من اصل (180) دولة مشاركة في التقرير للعام (2022) فيما كان قد حصل على المرتبة (132) في تقرير العام السابق، ومن أبرز نقاط القوة الاستخدام الأمثل للموارد بكفاءة وفاعلية، ومؤشر رأس المال الاجتماعي، أما من ناحية نقاط الضعف فهي إدارة وحماية الموارد الطبيعية المتاحة في البيئة، ومؤشر رأس المال الفكري والابتكار، ومؤشر كفاءة الحوكمة.

قطاع الصناعة

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- صندوق دعم وتطوير الصناعة:
  - تم تنفيذ الايام التعريفية لبرامج صندوق دعم الصناعة واستقبال الطلبات للجولة الاولى من البرامج، تحديث الصناعة/ المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وترويج الصادرات/ شركة بيت التصدي، وضمان ائتمان الصادرات/ الشركة الاردنية لضمان القروض. وبناءاً عليه تم استقبال وتقييم 1042 طلب، بحيث كان هنالك 684 مكتمل وبنسبة 65.6% من إجمالي الطلبات. حيث كان عدد الطلبات المكتملة ضمن برنامج تحديث الصناعة 435 وبرنامج ترويج الصادرات 160 وائتمان الصادرات 89.

  - تم إطلاق البرنامج الرابع (الحوافز المبني على المخرجات) والذي سيتم تنفيذه مباشرة من خلال وحدة إدارة برامج الصندوق بوزارة الصناعة والتجارة والتموين. وتم تحديد نهاية شهر 2023/5 كموعد نهائي لاستقبال الطلبات بعد الانتهاء من تنظيم الأيام التعريفية عن شروط الاستفادة من البرنامج والية تقديم الطلبات وبالشراكة مع الغرف الصناعية.
  - تم استلام 400 طلب للاستفادة من برنامج الحوافز المبني على المخرجات بعد انتهاء فترة التمديد لاستقبال الطلبات بتاريخ 2023/06/18 ومن المتوقع أن يتم اعلان نتائج التقييم واختيار الشركات بعد 4 أشهر من تاريخ الموعد النهائي لاستقبال الطلبات

- إقرار وإطلاق استراتيجية وطنية للتصدير (2023-2025)، والتي تستهدف تعزيز القدرات التصديرية للشركات الأردنية إلى مختلف الأسواق بما يؤدي إلى زيادة الصادرات الوطنية وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين الأردن والعديد من البلدان والتكتلات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في إيجاد بيئة تمكينية محفزة لقطاع المنسوجات وادماج المهارات المهنية ضمن برامج التدريب المدرسية والصناعية:
  - تم اعداد خارطة طريق شاملة للارتقاء بقطاع المنسوجات وبدء إعداد دراسات جدوى لاستثمار في قطاع المنسوجات حيث تبين أنه لا يوجد توافق بين ممثلي القطاع الخاص أنفسهم على مكونات خارطة الطريق.
  - كما سوف يتم العمل على الإنهاء من إعداد دراسات الجدوى من قبل مؤسسة التمويل الدولية قبل نهاية شهر 2023/9.

قطاع الزراعة والأمن الغذائي

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على تعزيز منظومة الأمن الغذائي، فقد تم خلال النصف الأول من العام على إعداد وثيقة العطاء وتجهيز النسخة الأولية من مخطط إنشاء نظام معلومات الأمن الغذائي من قبل برنامج الاغذية العالمي لإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة للأمن الغذائي.

- يتم العمل حالياً على تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية لقطاع الزراعة حيث تم تعديل تعليمات ترخيص الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة، و تعديل تعليمات تسجيل المبيدات والاسمدة والادوية البيطرية واللقاحات والغاء حصرية التسجيل وازالة كافة التداخلات مع القوانين الاخرى، واصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الانشطة الزراعية. كما تم إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، وعليه، تم توثيق (9277) حيازة لغاية تاريخه (7672) نباتية و(1605) حيوانية.

- يتم التوسع في برامج الإقراض الزراعي، من أبرز ما تم انجاز ما يلي من قبل وزارة الزراعة ومؤسسة الإقراض الزراعي خلال النصف الأول من العام:
  - إقراض (370) شخص بقيمة (4,067,682) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع اعمار واستغلال الأراضي الزراعية.
  - إقراض (175) شخص بقيمة (1,869,311) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة.
  - إقراض (130) شخص بقيمة (671,300) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تحفيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي.
  - إقراض (159) شخص بقيمة (1,692,804) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال انظمة الري الحديثة والطاقة النظيفة.
  - إقراض (2) شخص بقيمة (29,000) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة في قطاع سلاسل التبريد والصناعات الزراعية.

- يتم العمل حالياً على تنفيذ برنامج صيانة وتبطين قنوات الري لغاية تطوير الممارسات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، حيث تم اختيار جرش والزرقاء ووادي السير وناعور والطفيلة والكرك وعجلون ومادبا كمواقع لتنفيذ هذا البرنامج، واعداد الدراسات الفنية اللازمة. علماً بأنه تم احالة العطاءات الخاصة بموقع الطفيلة، وتم طرح العطاء في المواقع الاخرى.

- يتم العمل على التوسع في دعم الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية، حيث يتم العمل على إنشاء مجمع الصناعات الزراعية في الاغوار الجنوبية وهي فرصة استثمارية، والمشروع في مرحلته النهائية من بناء الهناجر وتجهيز البنية التحتية، وسيتم التشغيل يبدأ في بداية عام 2024.

قطاع الخدمات اللوجستية والنقل

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والفرص الاستثمارية في قطاع الخدمات اللوجستية والنقل، ومن أبرز ما تم العمل عليه خلال النصف الأول من العام:
  - إنشاء مباني وساحات شحن وركاب لجسر الملك الحسين الجديد لفصل حركة الركاب عن الشحن كليًّا ولغاية تعزيز حركة التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين، فقد تم الانتهاء من الاعلان عن قائمة الشركات المؤهلة أوليا، كما يتم العمل حاليًا على الانتهاء من اعداد وثيقة طلب العروض ومسودة عقد الشراكة واعتمادها.
  - إعداد دراسة جدوى اقتصادية لدراسة مقترح لتطبيق نظام الطرق مدفوعة الرسوم لمجموعة من الطرق المستهدفة لتحديد امكانية تطبيق نظام الطرق مدفوعة الأجر عليها، تم تشكيل لجان توجيهية وفنية للمشروع، وتوفير المخصصات المالية من قبل وزارة الاستثمار، ومراجعة وثيقة الشروط المرجعية للمستشار الرئيسي للمشروع، واعداد وثيقة الشروط المرجعية لعطاء اعداد الدراسات البيئية والاجتماعية، ودراسة التواصل المجتمعي والذين سيتم العمل عليهما من قبل فريق البنك الدولي. كما يتم حاليا استكمال العمل على اعداد ومراجعة وثيقة تشريعات لسياسة الTOLLING.
  - إنشاء مركز خدمات لوجستية للتخزين والتوزيع والتصنيف في منطقة المفرق التنموية لتوسيع رقعة مساحات التخزين والخدمات اللوجستية. وبناءاً عليه، فقد تم استدراج عروض خلال النصف الأول من عام 2023 لتكليف شركة متخصصة لاعداد الوثائق والشروط المرجعية لطرح المشروع كفرصة استثمارية والعمل جاري حاليا على اعداد هذه الوثائق ليتسنى لاحقا طرح المشروع وذلك من خلال نفس الشركة التي تعمل على إعداد ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية.
  - إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية (المرحلة الأولى -العقبة -عمان) لنقل البضائع بكفاءة وتكاليف أقل من الموانئ البحرية إلى المراكز اللوجستية في عمان. وبناءاً عليه، جاري العمل على متابعة عملية التعويض المالي لاستملاكات الأراضي

لكامل الشبكة حسب المرصود في موازنة وزارة النقل، لابد من معرفة قدرة وزارة المالية بتأمين السقوف المالية اللازمة لدفع مستحقات المواطنين أصحاب الأراضي التي تم استملاكها لتجنب الوزارة الفوائد القانونية. أما فيما يتعلق بطرح عطاء لإجراء دراسة لإعادة توزيع الأراضي في منطقة الماضونة /عمل (Master Plan) فذلك يعتمد على موافقة وزارة الأشغال العامة والإسكان على تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة بينها وبين الاستشاري لتصميم وصلة سكة الحديد من الشبكة الوطنية الى موقع جمرك عمان الجديد.

- استكمال إجراءات نظام إدارة أصول الطرق من خلال انشاء نظام معلومات خاص بتحديد أولويات الصيانة لشبكة الطرق واستكمال مسوحات بطول 2000 كم لشبكة الطرق. حيث تم اعداد مسودة وثيقة وطنية لعقد تنفيذ عطاءات صيانة الطرق المبنية على الأداء من قبل البنك الدولي، ويتم العمل حالياً على مراجعتها بصيغتها النهائية.

- تحديث استراتيجية الوطنية لقطاع النقل (2023-2027) لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتستجيب للممارسات الفضلى والنواحي البيئية. حيث سيتم تقديم التقرير النهائي لتحديث استراتيجية السلامة على الطرق من خبير البنك الدولي في شهر تموز.

- إعداد الإطار التأسيسي لمشروع التدقيق ما بعد التخليص PCA / المراجعات التشريعية والمتطلبات الفنية اللازمة:
  - تم وضع خارطة طريق موحدة لتأسيس التدقيق اللاحق بعد التخليص في الجمارك الأردنية تتضمن مجموعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق الجمركي القائم على تقييم المخاطر، وبالتالي تسهيل التجارة وتخفيف الأعباء الإدارية على التجار.
  - بناء نظام إدارة مخاطر ذكي وموحد لجميع الجهات الرقابية والشركاء في إجراءات التخليص الجمركي، تم الانتهاء من إعداد الدراسة التشخيصية لواقع إدارة المخاطر في الجمارك الأردنية، وتقييم تقرير الفجوات في نظام إدارة المخاطر الحالي من قبل البنك الدولي. كما العمل جاري لوضع مسودة الشروط المرجعية والمواصفات الفنية الجديدة بحيث تتضمن الاحتياجات الحالية للجمارك والجهات الرقابية، من خلال خبيرين مختصين بتكنولوجيا المعلومات والإجراءات، تم استقطابهم لهذا الغرض.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في توحيد الجهات الرقابية في التخليص الجمركي لعدد من الأسباب أهمها مشاكل تقنية تتمثل في بدء تطبيق تبني نظام الأسيكودا من قبل بعض الجهات الرقابية.

- يتم العمل حالياً على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مركز الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي بصدد تطوير الامكانات اللوجستية للمطار.

قطاع التعدين

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على اعداد استراتيجية وطنية للتعدين. وبناءاً عليه، تمت إحالة العطاء على شركة (WOOD Makenzie) والتعاقد معها لهذا الغرض.

- يتم العمل حالياً على تسويق عدد من مشاريع الصناعات الاستخراجية، حيث يتم العمل حالياً على الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع الثروات المعدنية بهدف استقطاب استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات التعدينية مما ينعكس على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي. وبناءاً عليه، أبرز ما تم انجازه خلال النصف الأول من العام هو توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة

العربية للتعدين في مشروع فوسفات الريشة، واستلام طلب من شركة تجانس تبين اهتمامهم بالاستكشاف والتنقيب وبصناعة الأسمدة والصناعات الغذائية والدوائية أيضاً لمشروع فوسفات الريشة.

- يتم العمل حالياً على انشاء منصة الكترونية للفرص الاستثمارية في قطاع التعدين. وبناءاً عليه، تم تعيين شركة والتي عملت على تقييم للمنصة الحالية وتحديد التعديلات اللازمة والعمل جاري على تنفيذ هذه التعديلات.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على تنفيذ عدد من المشاريع لتوفير خدمات حكومية مؤتمتة ومرقمنة، ومن أبرز ما تم انجازه خلال النصف الأول من العام:
  - رقمنه 350 خدمة الكترونية للمواطنين في النسخة المحدثة من تطبيق سند. كما تم تفعيل ما يقارب (405) آلاف هوية رقمية من خلال هوية الأحوال المدنية أو عن طريق بصمة العين.
  - إطلاق (34) خدمة على تطبيق سند (إطلاق 15 خدمة لمشروع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وإطلاق 19 خدمة مشروع وزارة الصناعة والتجارة والتموين).
  - إنشاء وإطلاق رسمي لسجل وطني موحد للخدمات الحكومية، ونشر بطاقات الخدمات لـ (2400) خدمة لـ (52) دائرة حكومية على (SANAD Portal). كما تم التعميم على المؤسسات الحكومية لاستخدام منصة سجل الخدمات الحكومية لإدارة سجل الخدمات الخاص بهم.
  - تحديث واعتماد معايير رحلة المستخدم للخدمات الإلكترونية ولتطبيقات الهاتف النقال (المتطلبات الفنية، الخصائص والمميزات، المصادقة والتحقق، دليل المستخدم، معلومات مستخدم الخدمة، هندسة (هيكلة) المعلومات، سهولة الاستخدام، مميزات ذوي الاحتياجات الخاصة، التواصل مع متلقي الخدمة).
  - تم إطلاق الجيل الخامس في العقبة بشهر 2023/4، وإطلاقها تجاريا لشركة أمنية في محافظة الزرقاء واربد والعاصمة عمان بشهر 203/5.

- تنفيذ عدد من الأنشطة ضمن "برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف"، بحيث إطلاق منصة "منح نمو الأردن Grow Jo" وهي منصة تهدف المنصة إلى زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية عبر دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة للربح في تدريب الأفراد، مع التركيز على الشباب، والنساء، واللاجئين في المجتمعات ذات الفرص المحدودة على آلية الوصول إلى هذه المنصات الرقمية، وعرض خدماتهم عليها، كما تم توليد حوالي 10 الاف فرصة عمل دائمة ومؤقتة من برامج "حافز للتشغيل المؤقت" وبرنامج "منح نمو الأردن Grow Jo".

قطاع الخدمات المالية

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- تطوير منتجات / خدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات وبأسعار مناسبة ومتاحة للجميع:
  - خدمة تقديم منتج إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقا ضمن نطاق العلامة التجارية المشتركة .
  - خدمة تحصيل اموال التجار إلكترونيا – البيئة الحية - من خلال نقاط البيع (POS) باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR).

- تخفيض كلف التمويل لشركات التمويل الأصغر من خلال القروض الممنوحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تم إعداد كشف استغلال شركات التمويل الأصغر المستفيدة من القرض للمبالغ الممنوحة لها خلال شهر

أيار/2023. تم الانتهاء من سحب الدفعة الثانية من القرض والبالغة حوالي (4.9) مليون دولار أمريكي، كما تم تحويل المبالغ للشركات التي تم اختيارها.

- تحفيز الاستثمار المؤسسي وإنشاء صناديق ومحافظ استثمارية مؤسسية للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في السوق من خلال حملات ترويجية تم إنتاج سلسلة من الفيديوهات والمنشورات التعليمية والتثقيفية عن الاستثمار في الأوراق المالية، حيث تم تم عقد (4) محاضرات تثقيفية لطالبات البرنامج المالي والإداري في الكليات والجامعات، وتم عقد والمشاركة في (7) اجتماعات ولقاءات حوارية.

- تم الاطلاق الرسمي لمنظومة التوثيق الالكتروني للقطاع المالي والمصرفي، وربط أنظمة الدفع العاملة في البنك المركزي والخدمات الأخرى ذات العلاقة في البنك المركزي مع منظومة التوثيق الإلكتروني للقطاع المالي والمصرفي.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في الإنتهاء من تطوير خدمة محفظتك الإلكترونية حيث طلبت الشركة المطورة وقتاً إضافياً لإدخال بعض التعديلات التقنية والفنية على تصميم الخدمة.

قطاع الصناعات الإبداعية

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- إعداد دراسة شاملة حول وضع وحالة قطاع الألعاب الالكترونية لتوفير الدعم لصناعة الألعاب الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها، والانتهاء من مراجعة مسودة استراتيجية الرياضات الالكترونية (E-Gaming) للأعوام (2021-2025).

- يتم العمل حالياً على تنفيذ مشروع دعم المبادرات الإبداعية، خلال النصف الأول من العام تم طرح عدد من العطاءات الخاصة بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والتسويقية لريادي الاعمال للوصول الى استدامه أعمالهم.

- يتم العمل حالياً على تنفيذ البرنامج الوطني لدعم الصناعات الثقافية من خلال (العمل على تطوير منصة شغفي، وتم الانتهاء من إعداد خطة عمل تصوير الدورات الجيدة لستة مجالات مختلفة، وتحديد الشركاء من القطاع العام والخاص وجمع معلومات منهم حول قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية، وتحديد واعتماد الدروس الجديدة، ورصد مبلغ 30 ألف لتطوير الدروس والمنصة، وتجهيز نسخة احتياطية من المنصة القديمة والفيديوهات الحالية، وإجراء مقابلات مع المدربين على منصة شغفي لتنفيذ الدورات، وتم البدء بمراجعة قانون رعاية الثقافة والتشريعات المتعلقة بهذا المجال مع الاطلاع على تجارب الدول وجاري العمل على تشكيل فريق استشاري خبير لمراجعة التشريعات المتعلقة في هذا المجال وتحديد آلية العمل).

قطاع الرعاية الصحية

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- إعداد ورفع مسودة نظام الطبابة من خلال القنوات التشريعية وهو حالياً مودع في ديوان التشريع والرأي للسير بالإجراءات حسب الأصول، حيث يهدف النظام إلى تقديم الخدمة الطبية للمريض باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية عن بعد وذلك بهدف توفير الخدمة الطبية بشكل دائم وبما يعالج ندرة بعض التخصصات في بعض المستشفيات ومراقبة المريض في المستشفى وصرف الأدوية.

- تعديل على قانون الصحة العامة رقم 47 لسنة 2008 ورفعه إلى رئاسة الوزراء للسير بالإجراءات التشريعية، وأبرز التعديلات المتضمنة تأسيس مجلس السياسات. كما تم رفع التعديل المتضمن إلغاء قانون المجلس الصحي العالي رقم 9 لسنة 1999 وتعديلاته بموجب قانون يصدر لهذه الغاية من خلال القنوات التشريعية.

- التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة، حيث أن تم البدء بالاستفادة من محطة مزرعة الطاقة في جنوب عمان بهدف التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة في شمال ووسط المملكة لتشمل (19) مستشفى و(14) مركز صحي ويتم العمل على اعداد التصاميم النهائية والبدء بالإجراءات اللازمة لطرح عطاء مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية لمبنى وزارة الصحة.

- تم تشكيل لجنة عليا من كافة شركاء الخدمة الرئيسيين في مجال السياحة العلاجية بهدف اعداد حزم خدمات شاملة ومسعرة مسبقا لعروض السياحة العلاجية لتعزيز السياحة الصحية، وتم تشكيل لجنة فنية مصغرة بموجب توصية اللجنة العليا، والتي قامت باعداد واعتماد خطة عمل توضح آلية عمل اللجان وتحدد الغاية من مراجعة التسعيرة المعتمدة حالياً. تنفيذاً لتوصيات اللجنة التنفيذية تم مخاطبة الجهات المعنية (الخدمات الطبية الملكية، مستشفى الملك عبد الله المؤسس، جمعية المستشفيات الخاصة، 12 مستشفى خاص) للعمل على اعداد حزم خاصة بمرضى السياحة العلاجية لكافة التخصصات الطبية بالاستعانة بتسعيرة نقابة الأطباء.

- إقرار واعتماد قائمة المواقع المنتقاة لمشروع حوسبة القطاع الصحي بالاضافة إلى المصادقة على الخطة التفصيلية لحوسبة المواقع الصحية من قبل اللجنة التوجيهية العليا، وتم البدء بالسير بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة التفصيلية والتي من ضمنها تطبيق برنامج "حكيم "في المواقع التابعة للوزارة المدرجة ضمن الخطة، حيث تم الانتهاء من مرحلة التعريف والتصميم ومرحلة التطوير للمواقع الصحية الـ (4) التالية: مستشفى البادية الشمالية ، مركز صحي صبحا الشامل ، مركز صحي ام القطين الشامل، مركز صحي ام الجمال الشامل، كما تم الانتهاء من حوسبة مركز صحي الجيزة الشامل.

- تم البدء في إجراءات ربط وتفعيل تطبيق حكيمي مع تطبيق سند الحكومي للاستفادة من خدمة توصيل الادوية (9 مستشفيات و38 مركز). فقد قام (3430) مريض بتفعيل تطبيق حكيمي لاستخدامه لتوصيل الادوية، وتم توصيل (7294) طرد منذ اطلاق الخدمة.

- وضع معايير وشروط اختيار المستشفيات والمراكز المشاركة بالتحضير للاعتماد بهدف توسيع دور الاعتماد وتعظيم الاستفادة منه في مؤسسات الرعاية الصحية، وعليه، تم تحديد (5) مستشفيات لغايات التحضير للاعتماد ضمن الدفعة الثانية للعام 2023 وتم تحديد (60) مركز صحي لغايات التحضير للاعتماد خلال 2023.

- تشكيل لجنة لوضع الأسس لدراسة كلف الخدمات الصحية في وزارة الصحة، وتم الانتهاء من دراسة تقييم الكلفة الكلية لمستشفى الجراحات التخصصية لعام 2022 ومقارنته بكلف شراء الخدمات من القطاعات الاخرى واحتساب قيمة الوفر. ومن ابرز التوصيات للدراسة هي التوسع في إنشاء مستشفيات تخصصية مشابهة للتدخلات ذات الكلف العالية، فتركيز هذه الخدمات في مراكز تميز يزيد من كفاءة الإنفاق وجودة الخدمة، ايجاد طرق لزيادة الإيرادات (مثلا التعاقد مع صناديق تأمين خاصة، وكذلك السياحة العلاجية) وخفض النفقات (الشراء الموحد بعطاءات كبيرة، وغيره). كما تم البدء بدراسة كلفة الخدمات الصحية المقدمة في مركز سميح دروزة للأورام / مستشفى البشير.

- جاري العمل على إعداد دراسة الكلفة وتحليل الحيز المالي لتأمين تقديم حزمة المنافع للتأمين الموحد بحيث تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع صناديق التأمين العام والخاص ليصار إلى التوافق على حزمة المنافع الصحية خلال الربع الثالث من العام 2023.

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات. كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات، ومن أهم مخرجات التحليل ما يلي:
  - مؤشر التنمية البشرية: تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية للأردن لعام 2021 (0.720) - مما يضع الأردن في فئة التنمية البشرية المرتفعة - ويحتل المرتبة 102 من أصل 191 دولة وإقليم. لقد سجلت قيمة دليل مؤشر التنمية البشرية للأردن تراجعاً طفيفاً خلال العامين الماضين (والمقدر بنحو 3 بالألف)، حيث تبين ان السبب الأهم لتراجع قيمة المؤشر هو تراجع مؤشر القطاع الصحي (العمر المتوقع عند الولادة) بسبب تزايد الوفيات الناجم عن فيروس كورونا ومضاعفاته، ومن الجدير بالذكر، ان ما نسبته 90% من البلدان قد شهدت تراجعاً في قيمة المؤشر خلال عامي 2020-2021 بفعل تبعات جائحة كورونا على العالم.

قطاع التجارة

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- مشروع دعم تطوير التجارة الالكترونية: تم انتهاء العمل على تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية وبناءاً عليه تم اعداد مسودة استراتيجية تطوير التجارة الالكترونية ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها واطلاقها. تم تشكيل فريق عمل وطني لاستراتيجية تطوير التجارة الالكترونية وبدء العمل على الخطط التنفيذية، كما يتم العمل على إعداد برنامج تدريبي متخصص.

- توسيع نطاق الوصول الى الأسواق الأجنبية من خلال الاتفاقيات التجارية: تم إطلاق منصة التصدير الأردنية لتعزيز نطاق الوصول الى الأسواق الأجنبية من خلال الاتفاقيات التجارية. تم عقد ورشة العمل حول تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارة (DTAs). جاري المتابعة من قبل الوزارة مع الجهة المعنية بالتنفيذ (شركة بيت التصدير) للبدء بأرسال الدعوات وتحديد المكان والشركاء.

- إعداد وتنفيذ بوابة "دليل" الأردن للإجراءات الالكترونية للتسجيل والترخيص E-Regulation Jordan وتبسيط الإجراءات للرخص المشروطة حيث أصبح عدد اجراءات المنصة التي تم توثيقها رسميا 17 إجراءات بالإضافة إلى 3 اجراءات أخرى في مرحلة التوثيق الرسمي. (وهو عدد الاجراءات المتفق توثيقه مع منظمة ESCWA) وهنالك اجراءات اخرى قيد الدراسة للبدء بعملية جمع البيانات وتوثيقها على المنصة. حيث أن العمل على تحديث المنصة واضافة إجراءات جديدة يتم بشكل مستمر، ويتم نشرها أولاً بأول على الموقع

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التحديات عديدة بخصوص إصلاح منظومة التراخيص القطاعية في الأردن حيث أن مسؤولية تعديل / تطوير الرخص تقع مسؤوليتها على عدة جهات منها وزارة التربية والتعليم، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة التنمية الإجتماعية، وغيرها، لكن المنظومة ككل تقع ضمن مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة والتموين وهو ما يتطلب الكثير من جهود التنسيق والمتابعة الحثيثة ما يتطلب توفير الدعم اللازم لوزارة الصناعة والتجارة لتمكينها من آداء هذه المهمة.

قطاع إنتاج الأفلام:

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- جاري العمل على دعم صناعة الأفلام (استوديوهات الأفلام المقابلين/حوافز صناعة الأفلام/تسويق سوق صناعة الأفلام)، حيث تم خلال النصف الأول من العام على تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروع أستوديو هات الأفلام حسب المخطط الزمني للمشروع،

والعمل على تنفيذ مشروع خلفيات مواقع التصوير الجديدة. كما جاري تقييم الخطة الجديدة للصندوق في دورته الثامنة 24/2023 والعمل على تقديم الميزانية المطلوبة للدورات القادمة للصندوق، وتم الانتهاء من دراسة الحوافز العالمية ومقارنتها بالحوافز المقدمة محليًا.

قطاع السياحة ومواقع إنتاج الأفلام

قطاع السياحة في أرقام:

- حجم الدخل السياحي في الربع الأول والثاني 2023: 1,184.8 مليار دينار في الربع الأول، و 1,265.4 مليار دينار في الربع الثاني.
- زيادة بمقدار 91% في خلال الربع الأول وبنسبة 39% خلال الربع الثاني لعام 2023 في عدد زوار لأردن مقارنة بنفس الفترة في عام 2022.
- زيادة بمقدار 88.4% في خلال الربع الأول وبنسبة 39.4% خلال الربع الثاني لعام 2023 في حجم نمو الدخل السياحي مقارنة بنفس الفترة في عام 2022.

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على مراجعة التشريعات الناظمة لقطاع السياحة، خلال النصف الأول من العام، تم الانتهاء من كافة الجلسات التشاورية واعداد كافة تقارير المراجعة الخاصة بمسودة التشريعات (قانون السياحة، نظام تنظيم سياحة المغامرة، نظام تنظيم عمل وحدة التوعية والتوجيه والرقابة المشتركة على المنشآت السياحية، تعليمات المشاريع الأثرية). كما تم رفع مسودة تعليمات الشروط والمؤهلات والتصنيف الفني لمفتشي وزارة السياحة والآثار لسنة 2023 ولكن لم يتم رفع قانون التراث المادي لحين استكمال دراسة الملاحظات الواردة بناء على التغذية الراجعة.

- الاستمرار في دعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف:
  - تم تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Vueling Airlines) اشتملت على تنفيذ حملات إعلانية على المواقع الإلكترونية ونشر مقالات عن التجارب السياحية في الأردن للترويج للأردن كوجهة سياحية من اسبانيا وذلك لترويج الأردن بأن تكون وجهه سياحية خلال العطلة الصيفية.
  - تم تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Edelweiss Airlines) اشتملت على تنفيذ إعلانات على المواقع الإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى نشر مقالات سياحية متخصصة عن الأردن، للترويج للأردن كوجهة سياحية من سويسرا.
  - شركات طيران منخفضة التكاليف (4 شركات عاملة، 138 ألف راكب منهم 99 ألف عن طريق مطار الملكة علياء و 40 ألف عبر مطار الملك حسين، 154 % نمو في عدد الركاب في الربع الأول 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2022)، و(5 شركات عاملة، 104 ألف راكب منهم 100 ألف عن طريق مطار الملكة علياء و 4 ألف عبر مطار الملك حسين، 33 % نمو في عدد الركاب في الربع الثاني 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2022).

- التوسع في استحداث التأشيرات والتذاكر الإلكترونية للسياح حيث تم بناء النظام الالكتروني لبيع التذاكر وشراء الماسحات الضوئية وأجهزة الحاسوب وتم تشكيل لجنة لاختيار بوابة دفع الإلكتروني تمهيدا لربطه وبدء العمل، كما تم اطلاق التأشيرة الإلكترونية من قبل وزارة الداخلية، كما يتم حاليا تمديد تغذية للتيار الكهربائي وشبكة انترنت من قبل دائرة الاثار العامة لمواقع بيع التذاكر.

- يتم العمل حالياً على تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي حيث تم تشغيل نفق ام قيس المائي وافتتاحه لاستقبال الزوار حيث بلغ عدد الزوار لغاية 15\7\2023 (1482 أردني و267 أجنبي)، وتم تشغيل تلفريك عجلون وافتتاحه في شهر حزيران 2023 واستقبل 35 ألف زائر لغاية تاريخه، وتم تجهيز وتشغيل متنزه الأمير حسين بن عبدالله لمرتادي منطقة البحر الميت التنموية.

- استبدال منظومة التراخيص في القطاع السياحي بمنظومة التصنيف:
  - تم اعداد واعتماد 6 نماذج تنظيمية والخاصة بكل من المنشآت الفندقية والمطاعم السياحية وبيوت الضيافة ومكاتب السياحة والسفر ومتاجر بيع الحرف التقليدية وانشطة تصنيع منتوجات الحرف التقليدية لاستبدال منظومة التراخيص بمنظومة التصنيف.
  - تم اعداد النماذج لكل من الادلاء والمزارع والشاليهات فيما يتعلق بمدن التسلية والترويح السياحي.
  - تمت مراجعة الاشتراطات والمعايير الخاصة بالمنشآت الفندقية بالإضافة لبيوت الضيافة وبيوت العطلات (المزارع).

- تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بمسارات الأردن السياحية:
  - سياحة المغامرة:
    - تنفيذ حملات إعلانية مشتركة مع شركة (Exodus Travel) في السوق البريطاني، وكانت نتائج الحملة تحقيق 960 ليلة فندقية وشركة (Antipode digital programmatic) للترويج للأردن كوجهة لسياحة المغامرة، وتم تحقيق ما يزيد عن 5 مليون مشاهدة خلال الحملة وشركة (W2M)على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (انستاغرام، لينكدإن) للترويج للأردن كوجهة لسياحة المغامرة، وتم تحقيق أكثر من 240,000 مشاهدة.

  - السياحة العلاجية:
    - تحديث وتطوير موقع سلامتك المتخصص بالسياحة العلاجية، وتنفيذ حملة الاعلانات على المواقع الالكترونية لسوق السياحة العلاجية في العراق، حيث تم تحقيق 126,507 مشاهدة بالإضافة إلى تنفيذ حملة لسياحة الصحية والاستشفائية في المواقع الالكترونية المتعلقة بالصحة في السوق الكويتي، وتم تحقيق 595,104 مشاهدة.
    - تنفيذ حملة إعلانات خارجية لسوق السياحة العلاجية في فلسطين، حيث تم النشر على 10 شاشات إلكترونية خلال المرحلة الثانية لحملة الإعلانات الخارجية في فلسطين. كما تم تنظيم الملتقى والاسبوع الصحي الاردني الكردستاني بالتعاون مع وزارة الصحة لإقليم كردستان وبالتنسيق مع القنصلية الأردنية العامة في أربيل، حيث تم عمل جلسات حوارية وجولة على المعرض الخاص بالجهات الأردنية المشاركة، بالإضافة إلى أنه تم الاجتماع مع المشاركين في اليوم الأول بعدد تقريبي 300-400 شخص، وتم بحث عدة جوانب تشاركية.

  - السياحة الدينية:
    - استضافة صحفيين متخصصين بالحج المسيحي في قناة (God TV) البريطانية وإطلاق حملة ترويجية للسياحة الدينية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وقبرص واليونان وبولندا.
    - استضافة رئيس أساقفة مزار لورد لمباحثة توأمة مزار لورد ترابس الفرنسي ومزار لورد ناعور واستضافة وفد منظمة الحج الأبرشي (ANDDP)، لاجراء جولة تفقدية للأنشطة والفعاليات المراد تنفيذها خلال مؤتمر شهر 11 \2023.

  - سياحة المؤتمرات:
    - إطلاق الحملة الخاصة بترويج المؤتمرات وتم تحديث الصفحة الخاصة بالأردن على منصة (CVENT) المتخصص بحجوزات المؤتمرات، وإطلاق الحملة الخاصة بالأردن على المنصة والحملة مستمرة بحيث بلغ الـ (sourcing) للأردن بما يقارب 1 مليون دولار.

  - السياحة التعليمية:

- تنفيذ فعالية سنوية للطلاب الوافدين في الأردن ببداية أذار وتم إطلاق حملة إلكترونية للترويج للسياحة التعليمية في الخليج العربي حيث تم استضافة مكاتب خدمات جامعية من سلطنة عمان لزيارة الجامعات الأردنية، بالإضافة إلى عقد ورش عمل بهدف التشبيك ما بين الجامعات الاردنية والمكاتب التي تم استضافتها.
- دعم فعالية "الأولمبياد العالمي باللغة الإنجليزية"، والتي تم عقدها بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة حيث شارك 131 فريق ويمثلهم 1300 مشارك من عدة دول: الأردن – السعودية - الكويت - العراق - قطر - اليمن – ليبيا- الجزائر - فلسطين - قبرص - سلوفاكيا – أرمينيا. والتي حققت ما يقارب 4000 ليله فندقيه.
- استضافة مجموعة من المؤثرين بشكل مباشر على صانعي القرار في موضوع اعتبار الأردن وجهه لاستقبال المبتعثين للدراسة في الجامعات الأردنية من خلال تنفيذ رحلة تعريفية لهم عن المنشآت التعليمية في الأردن.

- تنفيذ حملات ترويجية وتسويقية بمختلف الطرق الإلكترونية وغير الإلكترونية:
  - المشاركة في عدد من المعارض السياحية الدولية في مدريد وميلان وجدة وبروكسل وبغداد وبرلين بالاضافة إلى المشاركة في معرض متخصص بسياحة الغوص بالتعاون مع سلطة العقبة. كما تمت المشاركة في معرض (ATM Dubai) حيث تم عقد اتفاقية مع دائرة الثقافة والسياحة ابوظبي وعقد اجتماعات مع مكاتب سياحية عالمية بالإضافة إلى معرض (RTF) في الرياض حيث تم عرض تنوع العروض السياحية في الأردن، بما في ذلك السياحة الثقافية والتاريخية وسياحة المغامرة ولقاءات مع مؤثرين واعلاميين سعوديين لزيادة الوعي عن السياحة في الأردن ولقاء سفراء من جميع أنحاء العالم.
  - تم تنفيذ معرض متنقل في البرازيل، حيث تم تعريف المكاتب السياحية الأردنية بالمكاتب السياحية البرازيلية، وتحديث القطاع السياحي البرازيلي بآخر مستجدات السوق السياحي الاردني، وقد تم الاجتماع مع اكثر من 65 مكتب.
  - تم التعاقد مع غوغل وإطلاق حملات إعلانية في كل من المملكة المتحدة، أستراليا، إسبانيا، ألمانيا، سويسرا، السعودية وأبوظبي، وهولندا مع 11 شركة.
  - تم اطلاق (Roadshow) للترويج للسياحة في الأردن في الهند (دلهي، مومباي، بانجالور)، كما تم تنفيذ فعالية حفل عشاء في تونس بطابع أردني برعاية السفارة الاردنية حيث تمت دعوة الشركات السياحية التونسية ومؤثري التواصل الاجتماعي.
  - تم تنفيذ ورشة عمل بحضور أكثر من 400 مشارك بالتعاون مع (Travel Inside) في سويسرا والنمسا، للتعريف بالمنتج الأردني والترويج للأردن كوجهة سياحية.

- استمرار في تنفيذ برنامج أردننا جنة من خلال 1,732 رحلة و67 ألف مشارك.

- الترويج للمواقع الاثرية والتراثية في الأردن لاغراض تصوير الأفلام: تمت المشاركة في المهرجانات والأسواق العالمية لتصوير الأفلام (مهرجان برلين /شهر شباط، مهرجان "كان"- فرنسا /شهر أيار)، والاجتماع مع عدد من الشركات المهمة وصناع الأفلام للترويج لمواقع التصوير والحوافز المقدمة، والنشر في المجلات المختصة خلال المشاركة في مهرجان بكين الدولي وكذلك في مهرجان كان في فرنسا وبالتنسيق مع هيئة تنشيط السياحة.

<u>أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:</u>

- حماية المواقع الاثرية والسياحية (المنظومة الأمنية): تمت إحالة عطاء تركيب كاميرات مراقبة واجهزة تفتيش للمواقع السياحية والاثرية واجهزة اتصالات من قبل مديرية الأمن العام ولكن تأخر المناقص عن الوقت المحدد للتنفيذ وعليه سيتم التنفيذ خلال شهر أيلول لمشروع تنفيذ السياج لموقعي الفدين ورحاب ومشروع تركيب كاميرات المراقبة.

قطاع التعليم العام

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- إقرار التصور الجديد للمرحلة الثانوية الصفوف من (10 – 12)، وتقديم امتحان الثانوية العامة على مدى سنتين، وبدء عملية التشعب المهني والأكاديمي من الصف التاسع.

- تطوير الخطة الوطنية للاستجابة للفاقد التعليمي لمعالجة جودة التعلّم والتشخيص المتواصل.

- التعاقد مع شركة بيرسن Person العالمية لتطوير التعليم المهني المبني على الكفايات BTEC.

- يتم العمل حاليا على تطوير البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات وضمان الوصول إلى جميع الأنظمة التعليمية، خلال النصف الأول من العام تم انجاز ما يلي:
  - الانتهاء من وضع المواصفات الفنية والوظيفية لنظام إدارة التعلم الإلكتروني وتم تطوير كل من خدمة الرسائل، وخدمة الإعلانات، وخدمة أجنده، وخدمة الواجب البيتي، ويجري العمل على تطوير خدمة تطبيق الهواتف الذكية لتمكين المستخدمين من الوصول إلى النظام باستخدام الهواتف الذكية.
  - تجديد اتفاقية مشروع الربط والحماية الالكتروني، وتم تحديد 41 موقع للربط للعام 2023 وتزويد الشركة المنفذة بهذه المواقع والبدء بتركيب لواقط الاتصال للـ41 مدارسة، يتم إضافة المواقع إلى المشروع وفق الخطوات التالية:(مسح ميداني للموقع من اجل تحديد أقرب برج اتصالات للعمل عليه، تركيب اللواقط من اجل إرسال إشارة الخدمة، تركيب كبينة المشروع وتحتوي على موزع الشبكة وجهاز التسجيل، تركيب (4) كاميرات وربطها مع كبينة الاتصال، تركيب جهاز I-phone).

- تطوير المناهج والمعايير والأدلة الخاصة برياض الأطفال:
  - تطوير نظام الجودة في رياض الأطفال: تم الانتهاء من المرحلة التجريبية لتطبيق نظام ضمان الجودة في رياض الاطفال في عينة تجريبية " 42" مدرسة.
  - توفير منهاج رياض الأطفال التطوري للمرحلة الثانية من رياض الأطفال والمواد الداعمة له إلكترونياً ومرفقاته: الانتهاء من تعديل منهاج رياض الأطفال المستوى الثاني وإدخال ملاحظات لجان المراجعة وإرسال نسخ الكترونية لوزارة التربية لإعادة طباعة المنهاج (نسخة 2024/2023)، والإنتهاء من إعداد مادة تدريبة لتدريب المشرفين والمعلمات على المنهاج المطور.

- تحديث التشريعات التربوية المعمول بها في وزارة التربية والتعليم بما يتواءم مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- التوسع بتنفيذ برنامج دبلوم ما قبل الخدمة والجامعات الحكومية الأردنية حيث تم تلزيم أكاديمية الملكة رانيا العبدالله لتدريب المعلمين بكل ما يتعلق بالبرنامج الخاص بالصفوف الثلاثة الاولى لتخصص معلم الصف وذلك من خلال بناء المحتوى التدريبي والاعداد لتدريب مدرسي المعلمين وبناء برنامج المعلمين الموجهين الذين سوف يشرفون ويساندون الطلبة المتدربين ضمن برنامج دبلوم ماقبل الخدمة الذي تقدمة الجامعات (الاردنية /اليرموك/مؤته /الهاشمية)في المدارس التي سوف يتدربون بها، وستقوم الوزارة بابتعاث مايزيد عن 700 معلم ومعلمة ضمن البرنامج الجديد (معلم الصف للعام الجامعي2024/2023) في الدبلوم للجامعات الأربعة.

قطاع التعليم العالي

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- تقييم وتعديل التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي: تم إصدار تعليمات ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية بالجريدة الرسمية وتعميمها على الجامعات للبدء بالعمل بها. تم تشكيل لجنة لدراسة مواد مشروع النظام الموحد للرواتب والعلاوات في الجامعات الأردنية الرسمية وإمكانية دمج العلاوات والمكافآت مع الرواتب الأساسية. الاستمرار في تقييم ودراسة التشريعات الحالية من قبل اللجنة ومدى مناسبتها للوضع الحالي في الدولة.

- تمكين مؤسسات التعليم العالي الأردنية للوصول لتعليم مرن مرتبط بالمهارات والكفايات اللازمة:
  - البدء بتطبيق معايير تسكين المؤهلات الأكاديمية والمهنية والتدريبية على الإطار الوطني الأردني للمؤهلات/ الهيئة: تم تحديد المؤهلات المراد تسكينها مثل الصيدلة والتمريض والهندسة وتكنولوجيا المعلومات من خلال عقد ورش تعريفية بالاطار مع جميع عمداء تلك المؤهلات وأصحاب العلاقة.، وتم تطوير معايير التسكين. تم تسكين مؤهلي التمريض والصيدلة في جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة فيلادلفيا وجامعة الإسراء، والبدء بدراسة طلبات التسكين للمؤهلات في باقي الجامعات.

  - البدء بتطبيق معايير الاعتماد الأردني للبرامج الأكاديمية والتي تتماشى مع التجارب العالمية في الاعتماد والجودة: تم الانتهاء من المعايير (ستة معايير رئيسية هي: إدارة البرنامج الأكاديمي، التعلم والتعليم، البحث العلمي والإيفاد والابتكار، الطلبة، الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية، التقييم والتطوير المستمر) والأدلة والنماذج الخاصة باعتماد البرامج الأكاديمية وإقرارها من مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. تم منح شهادات اعتماد وضمان جودة للبرامج " دكتور في الطب"، , ومنح شهادات ضمان جودة لبعض البرامج الأكاديمية. تم تطوير معاييراعتماد وضمان جودة للمستشفيات.

قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني والتشغيل

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- جاري العمل على ايجاد إطار حوكمة للقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني والتشغيل ضمن افضل الممارسات العالمية، خلال النصف الأول من العام جاري العمل على:
  - اعداد استراتيجية لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وتم رفعها إلى مجلس الوزراء لإعتمادها واقرارها. وتحدد الإستراتيجية خارطة طريق واضحة ببرامج وأنشطة لكافة الجهات المعنية مبنية على اقامة شراكات وطيدة في سوق العمل بين القطاعين العام والخاص.
  - انشاء نظام معلومات موحد لربط مخرجات التعليم بسوق العمل، تم اعداد الخطة التطويرية للوحدات التنظيمية المعنية باستخدام نظام معلومات سوق العمل واعتمادها مع منظمة العمل الدولية، كما تم التوافق مع كل من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المؤشرات الرئيسية التي سيتم تضمينها على نظام معلومات سوق العمل.

- تستمر الحكومة على توفير فرص عمل مستدامة للشباب والشابات من خلال عدد من البرامج، ومنها:
  - تم تشغيل (8279) باحث عن العمل جدد خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج التشغيل الوطني، ومنهم (5055) ذكور، و (3224) اناث، كما بلغ اجمالي عدد المشتغلين الجدد من منتفعي صندوق المعونة الوطنية (588) منهم (350) ذكور، و(238) اناث.

- تم تشغيل (2483) عامل خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مبادرة الفروع الإنتاجية، ومنها (2130) عقد عمل مبرمة مع الاناث بنسبة (86%)، و(353) عقد عمل مبرم مع الذكور.

- يتم العمل حالياً على مراجعة الإطار العام لأسس التطوير الوظيفي في المسارات المهنية والتقنية مراعية للنوع الاجتماعي والذي يهدف إلى التطور الوظيفي في المسارات المهنية والتقنية (التجسير والنفاذية، ومنح الشهادات المهنية) على مستوى درجة البكالوريوس والماجستير المهني في المسار المهني. وبناءاً عليه، فقد تم اعداد وإقرار التعليمات متضمنة الشروط اللازمة لإعداد المواصفات العامة لمستويات الإطار العام، كما تم تم نشر تعليمات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات للتعليم والتدريب المهني والتقني في الإطار الوطني للمؤهلات على الموقع الالكتروني للهيئة بعد اعتمادها.

- تم البدء بتمويل المشاريع الريادية/المبادرات في قطاع التعليم المهني والتقني بعد الحصول على موافقة مجلس الهيئة على التمويل وبالتنسيق مع مجالس المهارات القطاعية حيث:
  - تم الموافقة على تمويل مشروع مشغل الأعلام والملابس المهنية/ جمعية جراسيا للسيدات الخيرية – محافظة جرش بقيمة (38,040) لمدة 12 شهر لدعم الأجور والضمان الاجتماعي لتدريب وتشغيل 10 متدربات.
  - مشروع تمويل فرع انتاجي/ شركة مدينة ايزو التعليمية والتقنية/ وزارة العمل/ وحدة الفروع الإنتاجية – البلقاء بقيمة (432,000) دينار لتشغيل 200 متدرب ومتدربة.

قطاع البحث والتطوير والابتكار

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- تطوير برامج تحفيز الملكية الفكرية والترويج لها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث تمت الموافقة على تشكيل لجنة خبراء ملكية فكرية لوضع مسودة تعليمات الملكية الفكرية ضمن بنود قرار لجنة الإدارة لصندوق دعم البحث العلمي بالموافقة على كافة الأنشطة التنفيذية اللازمة لتنفيذ المبادرات المكلف بها الصندوق ومن بينها مبادرة تطوير برامج تحفيز الملكية الفكرية والترويج لها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. تم التعميم على الجامعات لتزويد صندوق دعم البحث العلمي والابتكار بخبراء الملكية الفكرية لدراسة المسودة من قبل خبراء يعملون ضمن قطاع التعليم.

قطاع البيانات

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على تشجيع الاستثمار لإنشاء واستقطاب مراكز البيانات، لغايات تعزيز الأردن كوجهة لمراكز البيانات والسحابات الإلكترونية لخدمة المنطقة والدول المجاورة، حيث تم توقيع اتفاقية ما بين داماك ومجمع الحسين للأعمال لتطوير مركز بيانات جديد في عمان، وتوفير حوافز لشركة المرناة للاستثمار وتطوير الأعمال في مجال الطاقة وذلك لبناء مركز البيانات في العقبة، وجاري التفاوض مع شركة إماراتية لاستقطاب مركز بيانات جديد.

- بخصوص تطوير دائرة الإحصاءات العامة لتصبح مركزاً إحصائياً وطنياً تفاعلياً لجمع ونشر وتحليل البيانات والمعلومات، فقد تم الشروع بإعداد الوثائق النهائية لمقترح إنشاء المركز الوطني الإحصائي التفاعلي. ومن أهداف المركز هي تلبية احتياجات ومتطلبات الدولة من الإحصاءات الرسمية والبيانات والمعلومات الموثقة لاستخدامها في وضع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها، ورصد الظواهر وإعداد تقارير استشرافية دورية، وحسب الحاجة، وتوثيق تطورات المملكة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وتوفير خصائص الاستعلام البياني التفاعلي وعلى مستوى الخرائط التفاعلية، وتوفير منصة للمستخدمين للوصول إلى البيانات التفصيلية الخام مع الحفاظ على السرية. كما تم البدء بمراجعة هيكلة دائرة الاحصاءات العامة بهدف

مواءمتها مع متطلبات إنشاء المركز الوطني الاحصائي التفاعلي. كما تم إعداد الصيغة النهائية لقانون الإحصاءات تمهيدا لرفعه لمجلس الوزراء.

قطاع المياه

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- أقرَّ مجلس الوزراء الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للمياه للأعوام (2023 – 2040)، والتي جاءت بعد دراسة مستفيضة للواقع المائي والشحّ الكبير الذي تعانيه المملكة في المياه ومحدوديَّة مصادرها، مقابل الطَّلب المتزايد.وتتضمَّن الاستراتيجيَّة رؤية تخطيطيَّة مستقبليَّة للنُّهوض بقطاع المياه، ومواجهة جميع التحدِّيات التي تقف أمامه؛ لضمان إمداد آمن ومستدام للمياه، وخدمات عالية الجودة للمواطنين، بما ينسجم مع متطلَّبات التَّنمية الاقتصاديَّة المستدامة.وكلَّف المجلس وزارة المياه والريّ باستكمال الإجراءات اللازمة لوضع برامج تفصيليَّة لتنفيذ الاستراتيجيَّة، ضمن مؤشِّرات الأداء الموصوفة، وبالتَّنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة.

- تم تعديل نظام مراقبة المياه الجوفية حيث تضمنت التعديلات رفع تعرفة الاستخراج بعد الكمية المجانية الى 6 قروش، وتقليل كمية المياه المجانية. كما تم تم تعديل وإقرارأسس حفر الآبار الجوفية المالحة في منطقة وادي الأردن حيث تضمنت أبرز التعديلات توسيع الشريحة الجغرافية لمنطقة الآبار المالحة لتشمل الاغوار الجنوبية. كما يتم العمل على إجراء التعديلات على تعليمات حماية مصادر المياه لسنة 2019 بحيث يتم إدخال بنود خاصة بحماية فوهات الابار وتحديد آلية ترخيص المشاريع التي من المحتمل أن تلوث مصادر المياه لحماية أكبر، وسيتم رفع التعديلات لمجلس الوزراء فور الانتهاء من مرحلة التغذية الراجعة.

- تم اعداد خطة الاستدامة المالية لقطاع المياه لتحقيق كفاءة المياه والاستدامة الذاتية المالية. وتقوم وزارة المياه والجهات التابعة لها حالياً بتنفيذ بنودها. ومن ضمن هذه البنود تعديل التعرفة والشرائح الخاصة بمستخدمي المياه، وتم اعداد المقترح ليصار لرفعه لمجلس الوزراء للموافقة عليه. كما يتم العمل على عدد من المشاريع والإجراءات الخاصة للحد من الاعتداءات على مصادر المياه والحد من السرقات وبالتالي تخفيض المياه بغير عائد مالي (الفاقد) والذي سوف يعمل على تحقيق المرجوة من تنفيذ خطة الاستدامة المالية. بالإضافة الى رفع كفاءة الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة في قطاع المياه. كما يتم تنفيذ استراتيجية تقليل الفاقد من المياه من خلال اعادة تأهيل شبكات المياه في مناطق متفرقة من المملكة ومن بينها اعادة تأهيل شبكات مياه في إربد، والرمثا، والسلط، وغيرها من المدن بالإضافة الى اتخاذ العديد من الإجراءات من ضبط للاعتداءات والسرقات واستبدال العدادات وعليه، تم تقليل الفاقد من المياه بنسبة 2.27 % خلال الربع الأول من 2023، وجاري العمل على قياس نتائج تخفيض الفاقد للربع الثاني من 2023.

- يتم العمل حالياً على تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف الى زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة لخفض فاتورة استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات ثاني اكسيد الكربون وزيادة مشاركة الطاقة المتجددة في قطاع المياه. خلال النصف الأول من العام، قامت وزارة المياه والجهات التابعة لها على تنفيذ مشروع اعادة تأهيل محطة زي من خلال تبديل عدد من المضخات والمحركات. كما جاري العمل على تنفيذ مشاريع آخرى في المملكة من خلال طرح عدد من العطاءات لتنفيذ هذه المشاريع ومن بينها محطتي توليد الطاقة الكهرومائية في منطقتي وادي العرب والشونة الشمالية، وتأهيل محطات ضخ محافظة البلقاء، وغيرها من المشاريع.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني) عن موعده الأصلي حيث أنه وبناءً على طلب المطورين المؤهلين وقناعة الحكومة فقد تم تمديد مدة تسليم العروض الفنية والمالية خمسة أشهر اضافية ليصبح تاريخ فتح العروض الجديدة 2023/12/4 وذلك للحصول على المزيد من العروض (أفضل من النواحي الفنية والمالية).

قطاع الطاقة

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- بخصوص تنفيذ مشروع الربط الأردني-العراقي العمل جاري من قبل الجانب العراقي لتنفيذ خط الربط من أبراج ومواصلات بطول 150 كم في الأراضي العراقية حتى محطة تحويل الرطبة 132 ك.ف وذلك بالتزامن مع تنفيذ الخط الأردني. كما جاري العمل على استكمال أعمال الهندسة المدنية والحفريات للتسوية وأعمال الخرسانة المسلحة للمباني وإنشاء القواعد الخارجية لساحة القواطع 400 و132 ك.ف، واستكمال أعمال الدراسة الفنية والتصميمية والمصادقة على التصاميم والمخططات المختلفة الخاصة بعطاء القواطع الكهربائية والمحولات وملحقاتها.

- استكمال تركيب العدادات الذكية على شبكات التوزيع حيث تم تركيب العدادات الذكية حسب المخطط (624,001) عداد أي بنسبة 25.5% من العدد الكلي والذي يبلغ (2,445,634) مشترك.

- تم الانتهاء من مراجعة بنود قانون الكهرباء، وإعداد مسودة لقانون الكهرباء العام وعرضها على الشركاء خلال اجتماع لجنة الشراكة مع القطاع الخاص ويتم حاليا استقبال أي ملاحظات من قبلهم على المسودة.

- تركيب انظمة السخانات الشمسية بالقطاع المنزلي: وقع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة اتفاقيات تعاون مع ثلاثة بنوك حتى الآن، ووقع الصندوق اتفاقيات تعاون مع 19 جمعية من جمعيات المجتمع المدني حتى الآن. علماً بأن الانجاز التراكمي كلتالي: عدد المواطنين المستعلمين عن شمولهم المبدئي في البرنامج 3103 مستعلم حتى الآن، وعدد المواطنين المستفيدين الذين تقدموا بطلبات الإستفادة من البرنامج 2123 مستفيد حتى الآن.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في منطقة العقبة الاقتصادية بسبب تأخر شركة Fortescue Future Industrial LTD عن إنجاز الدراسة وفقاً للموعد المحدد لهذه الغاية في الاتفاقية الإطارية، وإعلام الحكومة الأردنية بحاجتها إلى مدة زمنية إضافية.

- التأخر في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي مع السعودية ومصر، وللأسباب التالية: انتظار تحديد موعد من قبل الجانب السعودي لتوقيع الاتفاقيات الثلاث، و انتظار تحديد موعد من قبل الجانب المصري لعقد الاجتماعات الخاصة بمتابعة اجراءات تنفيذ المشروع.

قطاع الاقتصاد الأخضر

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على تنفيذ مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية، ومن أبرز ما تم انجازه خلال النصف الأول من العام:
  - إعداد خمس دراسات جدوى حول إعادة التدوير في قطاع الملابس الجاهزة الاردني والتي تقدم نظرة شاملة عن الفرص المتاحة لخيارات التدوير وإعادة استخدام نفايات المنسوجات إرسالها إلى وزارة الاستثمار لتضمينها في المنصة الاستثمارية.
  - تقديم الدعم الفني ل90 منشأة صناعية في كفاءة الطاقة وإعادة استخدام المياه، والمياه العادمة وكذلك إدارة النفايات.
  - تقديم الدعم المالي والفني ل(28) مصنع وهي المنشآت المستهدفة المقدمة لخدمات كفاءة الموارد والإنتاج الأنظف والذي يهدف إلى توفير نوافذ تمويلية ودعم فني مناسب للقطاع الصناعي لتخفيض استهلاك الطاقة النهائية من الكهرباء والوقود.

- تم إطلاق دراسة تعريف خصائص وتقييم العمالة الخضراء في الأردن وتحديد أهم القطاعات الواعدة في خلق الوظائف الخضراء لتعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية، ما تهدف الدراسة إلى تطوير مجموعة من التوصيات على مستوى السياسات والإجراءات التي تساهم في تعزيز فرص خلق وتطوير الوظائف الخضراء في الأردن.
- إجراء خمس دراسات نموذجية لتقييم الأثر البيئي تتضمن البصمة الكربونية كما تم تدريب أعضاء اللجنة الوطنية للتغير المناخي (40 شخص) على حسابات الكربون ويتم حاليا الانتهاء من إعداد الشروط التوجيهية (Guidelines) لتضمين البصمة الكربونية في تقييم الأثر البيئي.
- اعلان العشرة الفائزين في الدورة الأولى بجائزة المصنع الأخضر لتشجيع الصناعات حيث تم تقديم الدعم الفني للمصانع الثلاثة الأولى بما يعادل (24) ألف يورو .

- بخصوص تفعيل تنفيذ أحكام القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 ضمن مبادرة الإدارة السليمة بيئيا للنفايات، فقد تم اعداد مسودة تعليمات المتطلبات البيئية والفنية لفرز النفايات الصلبة غير الخطرة من المصدر واعادة تدويرها بالتعاون مع الوكالة الامريكية وتم التشاور مع القطاعين العام والخاص بشأنها، ومسودة لتعليمات المتطلبات الفنية والبيئية لاعداد خطط ادارة النفايات الخاصة بالمنشات المنتجة لها. كما تم تحرير 5600 مخالفة خاصة بالالقاء العشوائي للنفايات من بداية عام 2023.

أهم التحديات والأولويات المتأخرة:

- تم اعداد دراسة لإنشاء إطار تنظيمي يضمن التشارك بين قطاع المياه والطاقة والغذاء في التخطيط والتنفيذ لتعظيم مخرجات ومزايا النمو الصديق للبيئة والمستجيبة للمناخ بما يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني ككل، ويتمثل التأخر بانتظار عقد اجتماع مع المعنيين لمناقشة الدراسة للوصول الى الإطار التنظيمي التوافقي واعتماده.

- التأخر في تجهيز وزراعة (130) ألف شتلة في موقع مبادرة جذور 3 في الكرك، حيث أنه ولغاية الآن تم زرع (40) الف شتلة فقط، علماً بأن التأخير الذي حصل في البداية ناتج عن عدم نجاح البئر في الموقع المقترح لجذور ٣ فقد تم تغيير الموقع المستهدف والعمل على توفير مصدر مياه بديل، وتم خلال تلك الأثناء زراعة أشجار في جذور ١ و٢ لتعويض الفاقد بها وبلغ عددها (34) ألف شتلة ضمن مشروع تحسين البنية التحتية الخضراء من خلال اجراءات العمالة الخضراء المكثفة.

قطاع التنمية الحضرية الخضراء

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل حالياً على مراجعة وتحديث المخطط الشمولي لاستعمالات الأراضي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بما يتوافق مع نهج النمو الأخضر والمدن الذكية، حيث أنه تم إعداد استراتيجية النمو الحضري وجاري العمل على اعداد تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي للمشروع، والبدء بإعداد مخططات أساسية اولية لاستعمالات الأراضي وتطوير المناطق وعكس ذلك على المخططات الشمولي لاستعمالات الأراضي الجاري تحديثه.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر في تنفيذ مشروع بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه والزراعة، حيث أنها تمت إعادة جدولة الخطة التنفيذية لنشاطات الأولوية مع الجهة الشريكة بالتنفيذ وذلك لارتفاع كلفة تنفيذ أنشطة الحصاد المائي عما هو مقترح والذي سيأثر على تنفيذ المشروع، فقد تم العمل على اعادة جدولة الانشطة لضمان تنفيذ المشروع.

قطاع نمو القطاعات الخضراء

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- وافق مجلس الوزراء على خطَّة تنفيذ المبادرة الوطنيَّة لزراعة (10) ملايين شجرة خلال مدَّة (10) سنوات، وذلك في إطار تنفيذ السِّياسة الوطنيَّة للتَّغيُّرات المناخيَّة، وتنفيذ الإطار العالمي للتنوُّع الحيوي والحدّ من تدهور الأراضي ومكافحة التصحُّر للأعوام (2023 – 2030) وتراعي الخطَّة استهداف المناطق ذات الهطول المطري العالي ليكون لها الأولويَّة في التَّنفيذ، على أن تقوم الجهات المشاركة، بما في ذلك القطاع الخاص، بتوفير عناصر الاستدامة للمشاريع التي تقوم بتنفيذها.

قطاع التنمية الحضرية

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- ضمن مبادرة اعتماد معايير ومفاهيم مدن المستقبل فقد تم:
  - إعداد وثائق العطاء وطرح وإحالة مشروع تطوير سوق عمان المركزي.
  - إنشاء منصة المرصد الحضري لبيانات عمان Urban Hub: تم البدء بإدخال (100) مؤشر من مؤشرات المدينة المعتمدة من قبل دائرة المرصد الحضري البالغ عددها (470) وفقاً لمؤشرات (The World Council on City Data WCCD).

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- إعداد دراسة لإيجاد حلول ذكية للحركة المرورية Traffic Solutions: عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المرتبطة بتنفيذ هذه الأولوية، والمتمثلة في مشروع ادارة المواقف على الطرق On street parking، مشروع الرقابة الالية الذكية، مشروع انارة الشوارع الذكية، حيث تقرر السير بإجراءات تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص.

- دراسات المسارات المخصصة للمشاة واستعمال الدراجات: تم التريث بالعمل بالمشروع نظراً لتنفيذ موقع بديل في حينه (شارع الأمير حسين/كوريدور عبدون) والمتعارف عليه بممشى عمـان ولاحقا لإعتماد مشاريع الخطة التنفيذية لـ"عمان مدينة ذكية" تم استئناف العمل بالمشروع كاحد مشاريع المسرعات.

قطاع جودة الحياة

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- يتم العمل على تحسين البنية التحتية للنقل الحضري من خلال تنفيذ عدد من المشاريع:
  - مشروع الربط للنقل العام الربط بين مدينتي عمان والزرقاء/ حافلات التردد السريع BRT
    - خارج حدود عمان (مسؤولية التنفيذ هيئة تنظيم النقل البري): يتم حاليا تنفيذ أعمال البنية التحتية لحزم المشروع بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان والعمل جاري على صياغة اتفاقية جامع الأجرة من قبل المستشار الفني والمالي والقانوني لتشغيل المشروع. يتم مراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية والنموذج المالي لتشغيل المشروع، وجاري العمل للتوافق حول الجهة المتعاقدة مع كل من مشغل المشروع وجامع الأجرة.
    - داخل حدود عمان: يتم مراجعة الحزم أول بأول ويتم اجراء المراجعة وتزويد وزارة النقل بالملاحظات تبعا لذلك. وبخصوص مشروع انشاء محطة المحطة بانتظار استلام مخططات ووثائق العطاء الكاملة والمستكملة لموافقات الدفاع المدني ونقابة المهندسين من وزارة النقل كونها الجهة التي تدير العقد مع الاستشاري.
  - تنفيذ أنظمة النقل الذكي (Intelligent Transport System) لتحسين خدمة النقل العام:
    - خارج حدود عمان جاري العمل على دراسة مشروع الانظمة الذكية بشكل شمولي.

- داخل حدود عمان يتم السير باجراءات الموافقات من مجلس الامانة على نطاق الاعمال للمشروع واجراءات حجز المخصص المالي.

- تطوير النموذج الوطني المحوسب لخدمات النقل العام (VISUM):
  - خارج حدود عمان تمت الإحالة المبدئية للعطاء على المناقص شريطة تقديم متطلبات فنية تم تزويد الوزارة بها وهي الآن لدى اللجنة الفنية لتقييم ردود المناقص.
  - داخل حدود عمان تمت الإحالة المبدئية للعطاء على المناقص شريطة تقديم متطلبات فنية تم تزويد الوزارة بها وهي الآن لدى اللجنة الفنية لتقييم ردود المناقص.

- إقرار الاستراتيجية الوطنية الثقافية (2023-2027) من قبل مجلس الوزراء، وعرضها على عدة شركاء من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، كما تم عقد عدة اجتماعات للفريق التنفيذي لوضع أولويات الخطة التنفيذية للأعوام (2023-2025)، ووضع هيكل الخطة والبدء برسم الخطوط العريضة ووضع حجر الأساس لخطة تنفيذية شمولية دقيقة.

- يتم تنفيذ مخرجات استراتيجية الشباب ومن أبرز ما تم أنجازه خلال النصف الأول من العام:
  - تنفيذ (814) نشاط ضمن (4) محاور من محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب وهي: (محور الشباب والتعليم والتكنولوجيا، محور الشباب والمواطنة الفاعلة، محور الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة، محور الشباب والريادة والتمكين الاقتصادي).
  - تجهيز البنية التحتية لـ (9) حاضنات ابتكار اجتماعي (جميع محافظات المملكة باستثناء عجلون، العاصمة، الطفيلة-تم تجهيزهم مسبقا) ضمن المراكز الشبابية.
  - اطلاق (12) حملة كسب تأييد للعمل المناخي من خلال فريق مكون من (150) شاب وشابة مؤهلين بمختلف مناطق المملكة ضمن ركن مجتمع المياه والبيئة ضمن برنامج الأركان الشبابية.
  - تنفيذ حمله في (12) محافظة عن التغير المناخي وآثاره وكيفية التصدي له بواقع (30) محاضره توعويه لحملات المناصرة وكسب التأييد، و(10) مبادرات لتوعية المجتمع المحلي.
  - عقد (3) ورشات تدريبية "منهاج الابتكار الاجتماعي" لبرنامج حاضنات الابتكار الاجتماعي في عجلون والعاصمة والطفيلة بمشاركة (66) مشارك ومشاركة.
  - الانتهاء من فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بالملتقى الوطني الثامن للرياديين الشباب 2023 تحت شعار "الريادة في التكنولوجيا" وبمشاركة (36) مشروعاً شبابياً رياديا تضمنت جلسات تعريفية في الابتكار والريادة وتوليد الأفكار وعرض قصص ريادية في قطاع التكنولوجيا وكيفية إعداد القوائم المالية، وبناء خطط الأعمال والإبداع والتحفيز وحل المشكلات.

- يتم العمل حالياً على تطوير نموذج جديد للسكن منخفض التكاليف من خلال إعداد دراسات لإنشاء وحدات سكنية قليلة التكاليف حيث تم الانتهاء من إجراء دراسة لتحديد الحاجة السكنية على مستوى المملكة ولكل محافظة على حدة وذلك للفترة (2023-2025)، وإعداد دراسة تحليل البيئة الخارجية PESTEL الخاصة بالمشروع.

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات. كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات، ومن أهم مخرجات التحليل ما يلي:
  - مؤشر ليجاتوم للازدهار: حقق الأردن المرتبة (86) من أصل (167) دولة مشاركة فيما كان في المرتبة (85) في التقرير السابق. ومن الجدير بالذكر بـأن الأردن قد تراجع بواقع مرتبة واحدة في تقرير العام 2023، ومن أبرز نقاط القوة هي البيئة الاستثمارية وسهولة بدء النشاط التجاري، أما بالنسبة لنقاط الضعف فهي تراجع رأس المال الاجتماعي بما في ذلك (العلاقات الشخصية والعائلية، الشبكات الاجتماعية، والمشاركة المدنية والاجتماعية).
  - مؤشر نوعية الحياة: الأردن حقق مرتبة (55) من اصل (84) دولة مشاركة في للتقرير المنتصف السنوي للعام 2023 فيما كان في المرتبة (59) من أصل (87) في التقرير المنتصف السنوي السابق للعام 2022. كما تبين التحليل بأن نقاط القوة هي مؤشر الأمان، ومؤشر الرعاية الصحية، ومؤشر تكلفة المعيشة، والسلامة والأداء الفعال في مجالات الاحتياجات

الأساسية مثل (السلامة الشخصية والمرافق والصرف الصحي ونظام الرعاية الصحية)، أما من ناحية نقاط الضعف فهي انخفاض القوة الشرائية، وارتفاع مستوى التلوث.

أبرز التحديات والأولويات المتأخرة:

- التأخر بإنشاء 14 مدرسة حكومية بأسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسبب تمديد الفترة المحددة لاستلام العروض (القانونية, الفنية والمالية) من قبل اللجنة التوجيهية، الأمر الذي ترتب عليه تأخر الإغلاق التجاري للمشروع والإعلان عن الجهة الفائزة بالعطاء، وبالتالي تأخر البدء بالإغلاق المالي للمشروع والبدء بتنفيذ المشروع حتى بداية العام 2024 حيث تعطى الجهة الفائزة بالمشروع مدة (6) أشهر من تاريخ الإغلاق التجاري بهدف الحصول على تمويل للمشروع من البنوك.

قطاع تمكين المرأة:

أبرز ما تحقق خلال النصف الأول من العام:

- اطلاق وبدء بتنفيذ استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، والتي تدعو إلى إجراءات فعالة في مجال السياسات لسد الثغرات التشريعية وتوفير الحماية القانونية، ووثقافة وبيئة عمل داعمة، ووالحصول على رعاية جيدة للأطفال، و وتوفير وسائل نقل آمنة، ومن أبرز ما تم العمل عليه خلال النصف الأول من العام:
  - مشروع متجر المرأة الإلكتروني عبر منصة مكاني: اطلاق المرحلة الأولى من متجر المرأة الإلكتروني عبر منصة مكاني حيث ستستفيد من المرحلة الأولى للمشروع (46) امرأة من أصل (77) مستفيد. ويقدم هذه المشروع الدعم التقني والتجاري من منصة مكاني، و توفير فرص التدريب لأصحاب المشاريع. كما تم تدريب المتقدمين للمشاريع حول مقدمة بالتجارة الالكترونية. وتم إنشاء 100 متجر إلكتروني على منصة مكاني.
  - مشروع إنشاء برامج حاضنات أعمال لتحويل النساء من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم: تم تحديد محافظات الكرك، الأزرق، عجلون، جرش، الزرقاء، الرمثا، إربد، وعين الباشا لإنشاء برنامج حاضنات الأعمال فيها، حيث سيتم منح السيدات تمويل لمشاريعهن بعد خضوعهن لتدريبات ريادية وتخص إدارتهن للمشاريع لضمان نجاحهن.
  - انشاء حضانات منزلية: تم تدريب 23 سيدة حول الاستخدام الأمثل للمساحات الآمنة والموارد البشرية والإدارية وخدمات الحماية الاجتماعية، ويتم العمل على اختيار الحضانات التي سيتم إنشاءها من خلال تقديم دعم مالي يتم صرفها على احتياجات الحضانات وتهيئتها وفق المعايير التي حددتها وزارة التنمية الاجتماعية وقوانين الحضانات.
  - توفير حافلات نقل للعاملات في قطاع الزراعة: عملت جمعية تمكين بالتعاون مع المبادرة النسوية الأورومتوسطية على توفير (7) باصات من خلال دعمها لأجور النقل إضافة إلى دعم رواتب (7) عاملات بوظيفة مرافقة، وحمولة باصات (180) عمالة موزعة على (7) باصات.
  - تقديم منح تمويلية لمؤسسات مجتمع محلي: تم الموافقة على تمويل 14 جمعية للبدء على مشاريع لتمكين المرأة والموزعة على محافظات الكرك، الأزرق، عجلون، جرش، الزرقاء، الرمثا، إربد، وعين الباشا.
  - بناء قدرات وتوجيه ومتابعة النساء: تم تدريب 2200 سيدة داخل وحدات تمكين المرأة في البلديات في مناطق المشروع الكرك، الأزرق، عجلون، جرش، الزرقاء، الرمثا، إربد، وعين الباشا وفي المرحلة الثانية سيتم توفير تدريبات خاصة بكتابة المشاريع والميزانيات المالية والتسويق وحقوق العمل وسيتم تقديم الإرشاد المهني للنساء اللاتي لديهن مشاريع منزلية لتعزيز مهاراتهن في ريادة الأعمال ومعرفتهن بالأسواق والفرص المالية والأدوات عبر الإنترنت ووضع خطط سلاسل الإمداد.
  - تزويد النساء بقروض ميسرة لإنشاء مشاريع اقتصادية: توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق التنمية والتشغيل بهدف والتي من شأنها أن تحول النساء من القطاع غير المنظم إلى المنظم وأن تسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. بفائدة 2.5% وفترة سماح تصل لسنة.

- يتم العمل حالياً على مراجعة البيئة التشريعية لتمكين المرأة اقتصادياً، حيث قامت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بالعمل مع عدد من القانونيين والناشطين لوضع المكاسب التشريعية السريعة. وتمت الموافقة على التعديلات المطلوبة في قانوني العمل والضمان الاجتماعي من قبل مجلسي النواب والأعيان وتم نشرها في الجريدة الرسمية لتصبح التعديلات سارية المفعول. ومن أبرز تعديلات قانون الضمان الإجتماعي هو شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة.

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات. كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات، ومن أهم مخرجات التحليل ما يلي:
  - مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي: جاء الأردن في المرتبة (122) من اصل (146) دولة مشاركة في التقرير للعام 2022 فيما كان قد حصل على المرتبة (131) من أصل (156) في التقرير السابق، ومن أبرز نقاط القوة هي ركيزة التحصيل العلمي، وركيزة التمكين السياسي، أما بالنسبة لنقاط الضع فهي ركيزة المشاركة الاقتصادية، وركيزة الصحة ومتوسط العمر الصحي المتوقع.

- تم إجراء المراجعة السنوية لنتائج مؤشر المرأة والأعمال والقانون وإعداد دراسة تحليلية للمؤشر حيث قام البنك الدولي بنشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون في آذار لعام 2023، وحافظ الأردن على مرتبته منذ عام 2021 وهي 46.9 من 100. كما تم إقرار قانون معدل لقانون العمل في شهر نيسان 2023، والذي تم فيه تعديل عدد من المواد التي ستنعكس إيجابًا على مرتبة الأردن في التقرير في مؤشري العمل والأجر في تقرير 2024.

رئاسة الوزراء
www.pm.gov.jo

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
Ministry of Planning and International Cooperation
www.mop.gov.jo

البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي
أولويات (2023-2025)
www.jordanvision.jo